

# رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس [SEP] إلى الدورة الثامنة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل

الرباط، 11 شوال 1420 هـ الموافق 18 يناير 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الوطني للشباب والمستقبل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد، فيسعدنا أن نتوجه إليكم بالخطاب في مستهل الدورة الثامنة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل التي خصصت هذه السنة للتفكير في موضوع: « العولمة والتنمية القروية وتشغيل الشباب»، ولا يخفى عليكم ما تكتسبه هذه المسألة من أهمية بالغة بالنسبة إلينا نظرا لأنها تخص الحاضر والمستقبل لحيز واسع من مجالنا الوطني ولشريحة من مجتمعنا تتمتع ببالغ عطفنا ورعايتنا.

وإنها لمناسبة نستحضر فيها بروح خاشعة وإيمان قوي ذكرى أب الأمة المغربية، المشمول بعفو الله ومحبته ورضاه، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي يرجع إليه الفضل في تأسيس دعائم الديمقراطية ببلادنا وسن الشورى المؤسساتية كنهج لتوسيع نطاق ممارستها.

حضرات السيدات والسادة،

حينما أنشأ والدنا المغفور له هذا المجلس وجعله بجانب جلالته أراد له أن يكون بمثابة ورش كبير متعدد الأبعاد دأب الحركة والنشاط ينجز الأبحاث والدراسات ويقوم بالتحريات الميدانية التي على أساس نتائجها يقدم لجلالته الاقتراحات والآراء ويساعده على تحديد وتنفيذ السياسة السامية التي ابتغاها خدمة لمستقبل الأمة المغربية وللمستقبل الشباب. كما أراد جلالته مجالاً للحوار والتشاور بين أعضائه وهم نخبة من خيرة أبناء وطننا اختيروا بكيفية تضمن تمثيلية كافة مكونات أمتنا. وبهذا شكل مجلسنا الوطني للشباب والمستقبل لبنة أساسية وضرورية لاستكمال بناء نسيجنا المؤسساتي وتطوير الممارسة الديمقراطية في بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تتبنا بعناية وانتظام مسار أعمالكم وتفاءلنا لإيجابية النهج الذي اتبعتموه والطريق الذي سلكتموه. فإذا كان مشكل إدماج الشباب حاملي الشهادات هو الداعي المباشر إلى إنشاء هذا المجلس، فإنكم سرعان ما اتجهتم اعتماداً على الأبحاث والدراسات التي أنجزتموها والتفكير في كل ما له علاقة بحاضر ومستقبل شبابنا نحو تعميق الرؤية الشمولية لوضع معضلة تشغيل الشباب في إطارها الصحيح ألا وهو المشروع المجتمعي الذي نطمح إلى إرساء أسسه.

إن المجتمع المغربي الذي نعمل على تحقيقه في الألفية الثالثة هو المجتمع المزدهر اقتصادياً المتناسك اجتماعياً المتسامح المنفتح على العالم حضارياً والقادر على التكيف مع المستجدات ومواجهة التحديات. وإذا كانت إرادتنا قد انعقدت على هذا التوجه فيتعين على كل المؤسسات المعنية تحقيق هذه الإرادة.

ولا شك أن الأمر يتعلق بمشروع طموح يندرج في المدى البعيد ويتطلب الجرأة القمينة بإنجاز التغيير اللازم.

إن التغيير الذي ننشده يجب أن يجعل من الرفاه الاجتماعي الهدف الرئيسي للاختيارات الاستراتيجية لمغرب المستقبل. وفي هذا الأفق يحتل التشغيل، وتشغيل الشباب خاصة، مكان الصدارة باعتباره شرطا لضمان اكتمال شخصية الإنسان المغربي على الصعيد الفردي والعائلي والمهني والاجتماعي. ولكي يتأتى هذا لابد من العمل على تقوية تقاليد التضامن والتآزر داخل المجتمع المغربي، المجتمع الذي يوفق بين الفعالية الاقتصادية وضرورة التلاحم الاجتماعي. غير أن تحقيق هذه الرؤية المستقبلية رهين بقدرة المجتمع المغربي على التحكم في نتائج الانفتاح على الخارج والاستفادة منه. ذلكم أن أي مجتمع مثل مجتمعنا يطمح إلى الاندماج الإيجابي في محيطه الخارجي مدعو لاستثمار عوامل الرقي الكامنة في التحولات التي يعرفها العالم في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتواصل. وإنجاح اختيار كهذا رهين بتبني قيم التسامح والانفتاح وهي القيم التي تضمن التوفيق المستمر بين الأصالة والمعاصرة ليتسنى للمغرب الحفاظ على هويته بتطوير طاقاته الإبداعية. ولعل ما يضيء على هذه الرؤية طابع المصادقية كونها لم تنبثق عن تفكير مجرد ومنفصل عن الواقع بل هي نتائج لتشخيص ميداني رصين ولحوار وتساور ديمقراطي بين أعضاء المجلس قوامه البرهان والإقناع، فالإقناع الذي يفضي إلى الإجماع.

إنكم بطريقة عملكم هذه قد أقمتم الدليل على فضيلة الحوار الديمقراطي وما يتيحه من إمكانات مهما تباعدت المصالح واختلفت المشارب والقناعات الفكرية. وليس بغريب ولا بعزيب على أبناء أمتنا أن يجمعوا حول ما يتعين القيام به خدمة لقضية الشباب الذين هم فلذات أكبادنا والمؤتمنون على مستقبل بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نقدر كل التقدير اجتهادات مجلسنا خلال السنوات العشر الأولى التي كانت بحق عشية الشباب. فالأوراش المتوالية التي فتحت للتفكير والبحث والحوار، مكنتنا ولله الحمد من التوفر على رؤية دقيقة واضحة لواقعنا الاقتصادي والاجتماعي بإمكاناته وإكراهاته وبانعكاساته المتعددة على قضيتنا المركزية، قضية الإدماج الإيجابي لشبابنا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. إننا مقتنعون بأن معالجة بطالة الشباب في ظل الظرفية الوطنية والدولية الحالية والمستقبلية ليست ذات أبعاد اقتصادية فقط، بل أنها ذات أبعاد اجتماعية وثقافية كذلك، تقتضي منا أن نأخذ بعين الاعتبار في اختياراتنا وإنجازاتها ضرورة الاستجابة إلى حاجيات الاقتصاد والمجتمع وإلى تحولاتها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعير اهتماما خاصا لعلاقات الصداقة والتعاون التي أقامها مجلسنا منذ تأسيسه مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات المشابهة في أوروبا والحوض المتوسطي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذه العلاقات بقدر ما تمكن من التعريف بتجربتنا الفتية في ميدان التنمية الاقتصادية ومعالجة بطالة الشباب على أساس الحوار والمشاركة بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، فإنها تتيح لأطر مجلسنا وأعضائه الاطلاع على تجارب الأمم الأخرى والاستئناس بالملائم منها لخصوصيات بلدنا واقتصادنا وتراثنا الاجتماعي والثقافي.

وتوخيا منا لتحقيق هذا التواصل مع تلك التجارب والانفتاح على الملائم منها، عملنا على استضافة القمة الثالثة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية - متوسطة وسعدنا بكوننا كنا أول بلد من جنوب الحوض المتوسطي يحظى بتنظيم مثل هذا اللقاء وهو لقاء يحمل بالنسبة إلينا تأكيد ثوابتنا الجغرافية والتاريخية والحضارية كصلة وصل بين الحضارات والشعوب وكطرف فاعل في بناء المجال الأوروبي - متوسطي المرتقب.

ولقد ترأسنا في نفس التوجه بمدينة الدار البيضاء الجلسة الافتتاحية لهذه القمة واطلعنا على النتائج التي تمخضت عنها وبغض النظر عن المواضيع الهامة التي عالجتها، فإننا نعتبر أن من بين أهم عطاءاتها إنعاش آليات التشاور المؤسساتي التي أصبحت تحتل في عصرنا مكانة مركزية في كل بناء ديمقراطي وجعل هذا التشاور موضوعا لعلاقات التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط هدفه المعالجة الجماعية للانعكاسات المرتقبة للعولمة على المصير المشترك لهذه الدول.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم مدى العناية التي نوليها لموضوع الدورة الحالية للمجلس وهو موضوع «العولمة والتنمية القروية وتشغيل الشباب». ذلكم أن التنمية القروية تشكل أولوية وطنية أملتها تجربتنا التنموية الطويلة في المناطق القروية. لقد مكنت هذه التجربة بلدنا من تحقيق منجزات هامة في ميادين تعبئة الموارد المائية وتحديث النشاط الفلاحي وتحسين مستوى دخل فلاحينا وتغطية جزء لا يستهان به من حاجياتنا الغذائية وتطوير صادراتنا من المنتوجات الفلاحية علاوة على مد مدنا بالمياه الضرورية. غير أن هذا التطور لم يتم بالقدر الكافي ولا بالشكل الذي يتيح الاستفادة من ثمرات النمو لكافة مواطنينا في المناطق القروية.

فعالما القروي مازال يعاني نقصا في ميادين التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية ومن اتساع دائرة الفقر وانتشار الأمية. وهذا النقص قد يتفاقم بفعل التأثيرات الحالية والمتوقعة للعولمة ويصبح مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا ونماسكه وتقدمه إذا نحن لم نهيء أنفسنا ونتخذ الاحتياطات اللازمة لمعالجة تلك التأثيرات.

غير أنه يجب أن نكون في نفس الوقت واعين بأن للعولمة إلى جانب إكراهاتها جوانب إيجابية يتعين علينا أن نستغلها لنجعل منها مصدر تقدم لاقتصادنا ومجتمعنا مع مراعاة ضرورة الحفاظ على جوهر ثوابتنا التاريخية والاجتماعية والثقافية.

لقد كانت هذه الاعتبارات حاضرة في التوجيهات التي أعطيناها لحكومتنا عند إعداد المخطط الخماسي الذي قررنا أن يجعل من التنمية القروية إحدى أولويات سياستنا التنموية تنمية نريدها شاملة وقادرة على إدماج الساكنة القروية في المسار التنموي العام للبلاد.

ولسوف يتطلب منا هذا بذل الكثير من الجهود لجعل القطاع الفلاحي يستجيب للحاجيات الغذائية المتزايدة للسكان ويتلاءم مع متطلبات الانفتاح وتوفير شروط تنوع مصادر الدخل لدى الساكنة القروية بواسطة إنعاش الأنشطة غير الفلاحية التي يتعين أن تصبح من بين ركائز استراتيجيتنا للتنمية القروية.

إلا أننا بقدر ما نولي اهتمامنا للجوانب الاقتصادية لتنمية مناطقنا القروية فإننا نضع تكوين الإنسان القروي في صدارة انشغالاتنا، فاستدراك العجز الذي يعانيه عالمنا القروي في شتى الميادين مرهون بمد مواطنينا في هذا الجزء من التراب الوطني بالمعارف والمهارات التي تجعلهم وخاصة الشباب والمرأة منهم قادرين على إنجاز التغيير الذي تقتضيه التنمية القروية.

ويجب ألا يغيب عن تفكيرنا أن نأخذ بعين الاعتبار في برامجنا وتدخلاتنا وطرق تديبرنا، الطابع الحيوي الذي تكتسبه المحافظة على تراثنا الطبيعي، فتوخي العقلنة والترشيد في استغلال موارده كفيل وحده بضمان استمرار التنمية المنشودة وصون مصالح الأجيال المقبلة.

وإذا كانت التنمية القروية تقتضي تقوية دور الدولة والجماعات المحلية لفائدة العالم القروي، فإن على مؤسساتنا المالية تحمل قسطها من المسؤولية وعلى المنظمات المهنية والمؤسسات الاجتماعية الانخراط بالفعالية اللازمة في هذا المشروع الوطني الهام.

حضرات السيدات والسادة،

إن التنمية القروية بالمنظور الذي وضعنا معالمه برنامج طموح بعيد المدى يتطلب تحقيقه النفس الطويل وتضافر جهود وطاقات الجميع والتحلي بالصبر والثبات أمام المصاعب أو العثرات والتغيير الجوهرى في العقلليات والممارسات.

ولا شك أن هذا النمط من التنمية يجعل من الوظيفة الاستشارية ليست فقط أداة لترسيخ الممارسة الديمقراطية ولكن لتعبئة المجتمع بأكمله حول القضايا التي تطرحها التنمية ببلادنا عامة وتنمية العالم القروي على وجه الخصوص. ولهذا، فإن من المصلحة الوطنية تعميق الاستشارة وتنويعها وتطوير مناهجها بشكل يعطيها أقصى ما يمكن من الفعالية ويجعل منها ممارسة اجتماعية طبيعية.

وفقكم الله إلى تحقيق المزيد من الخدمات لشبابنا وفتح أبواب الأمل والعمل أمامه إنه على كل شيء قدير.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.